

اليمن : هل تستطيع اللجان الثورية الاحتفاظ بالحكم؟

■ حميدي العبدالله

الإعلان الدستوري الذي كَرّس اللجان الثورية المرجعية الحصرية في اليمن في المرحلة الانتقالية، أكد انتقال السلطة فعلياً من أيدي الوصاية الأُمِّيَّة – الخليجية إلى أيدي أطراف وإرثة في اليمن. وتخضع لسلطة اللجان الثورية غالبية المحافظات اليمنية الواقعة في الشمال والوسط، أي في المنطقة التي كانت تشكل اليمن الشمالي باستثناء محافظة تعز.

طرحت التطورات سؤالاً هاماً جداً: هل يُوَدِّي تسلم اللجان الثورية السلطة في صنعاء إلى تقسيم اليمن، وإثارة القوضي والاضطراب على نحو أشدّ مما كان، أم أنّها تشكل خطوة بناء دولة مركزية جديدة توفر الأمن والاستقرار وتبعد اليمن عن الوصاية الخارجية، ولا سيما وصاية السعودية؟

إذا كان المقصود بالحفاظ على وحدة اليمن، شماله مع جنوبه، فإنّ مشكلة الانقسام ليست عند اللجان الثورية. فهذا الانقسام هو إرث حكم علي عبد الله صالح، واللجان الثورية تضع الدوريتين أمام خيار من اثنين، إما الاستمرار في الوحدة على قاعدة نظام اتحادي يوفر لهم الحقوق التي سُلبت منهم، وإما الانفصال والعودة إلى جمهوريتهم السابقة، وفي كلا الخيارين فإنّ اللجان الثورية ليست متضرّرة، وبالتالي فإنّ وصول اللجان الثورية إلى الحكم يسهّل حلّ مشكلة الجنوب المستمرة بقوة منذ عام 1994، واللجان الثورية هي أقدر على حلّ هذه المسألة من أيّ صيغة حكم أُخرى، بما في ذلك الصيغة التي ولدت من «المبادرة الخليجية».

وإذا كان المقصود بالاستقرار ما يجنب عن محاربة تنظيم «القاعدة» في بعض مناطق الشمال والجنوب، فهذه المشكلة أيضاً ورثتها اللجان الثورية عن نظام الحكم السابق، سواء في عهد علي عبدالله صالح أو في عهد الرئيس هادي الذي يشكل حكمه ثمرة للمبادرة الخليجية، لكن الفرق بين حكم اللجان الثورية ونظام الحكم السابق، أنّ اللجان مصمّمة على محاربة «القاعدة» واقتلاعها من اليمن من دون أيّ شكل من أشكال التواطؤ والمساومة.

ما عدا ذلك فإنّ مشاكل اليمن تتراوح بين إدارة شكل من أشكال انتتلاف القوى الوطنية، إضافة إلى التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. برهنت تجارب اللجان الثورية منذ انطلاق ثورة 21 أيلول 2014 وحتى الآن أنّها قادرة على إدارة ائتلاف واسع يشمل طيفاً من القوى السياسية أوسع من ذلك الطيف الذي دعم حكم الرؤساء صالح وهادي، وبالتالي فإنّ اللجان الثورية عبر حرصها على ماركة أوسع طيف في التغيير الثوري، قادرة على كسب المزيد من القوى الثورية المصلحة للتغيير. كما أثبتت نضال اللجان الثورية ضدّ «الجريمة» أنّ اللجان تتمتّع أكثر من نظام الحكم السابق بقضايايا الناس المعيشية، ولا سيما الحاجات الأساسية.

ما تقدم يُؤكّد أنّ اللجان الثورية مهيأة أكثر من أيّ جهة أُخرى لقيادة المرحلة الانتقالية بما يساعد على ولادة حكم جديد وليس الاكتفاء بتغيير رموز النظام الأساسية.

هذا لا يعني أنّ مشاكل اليمن سوف تخفّفي دفعة واحدة، بل إنّ اليمن تنتظره في عهد اللجان الثورية تحديات كثيرة، أخطرها تأمر الحكومات الغربية وبعض دول الجوار، ولكن طالماً أنّ إدارة الحكم بشكل عام في عهد اللجان الثورية أكثر رشداً وأكثر تعبيراً عن إرادة غالبية اليمنيين، فإنّ احتمال صدّ المؤامرة الخارجية، هو احتمال مرجح.

التحدي الأكبر أمام دي ميستورا والأمم المتحدة...

■ سعد الله الخليل

غادر دي ميستورا دمشق بعد لقائه الرئيس بشار الأسد مكتفيًا بتصريح مقتضب أعرب فيه عن أمله في تعاون جميع الأطراف السورية لدعم مقترحه لإعادة الأمن إلى مدينة حلب، لتكون نقطة انطلاق لإعادة الأمن والاستقرار إلى كل الأراضي السورية، وهو كلام أفضل ما يمكن وصفه بالإنشائي الدبلوماسي الذي لا يسمن ولا يعني نه جوع ولا يرتقي لجهود مبعوث أممي من المفترض أنه جال نصف عواصم العالم للتصوير والترويج والتسويق لخطة منظرّة تعود بالنفع على الشعب السوري وتفتح المجال واسعاً لتمادها إلى مناطق أخرى.

ربما لم يشأ المبعوث الأممي الغوص في التفاصيل خشية من إثارة ضباطيها بما يفسد خطته وهنام فضل ترك الكلام لتفريده في مجلس الأمن في السابع عشر من الشهر الحالي ومحاكاة دلالات ومغان أقوى من بوح الصحافة. ربما لدى دي ميستورا الكثير ليقوله عن حلب لكنه يبقى رغم أهميته كلاماً بعيداً عن التنفيذ ما لم تنفذ الشروط الواضحة والتي عبّر عنها الرئيس الأسد بضرورة الضغط على كل الدول لتطبيق قراري 2170 و2178 لو لوقف تمويل وتندف الإراهيين إلى سورية، وهو ما يعني إذا ما تقاعص عن التسريبات حول رفض القيادة السورية توسيع رقعة المبادرة لتشمل ريف حلب. قطع الطريق أمام إقامة مناطق منزوعة السلاح على الحدود تستفيد منها التنظيمات المسلحة في الأمداد والمقاتلين والسلاح في ظل الأوضاع القائمة الآن، والتي لا تستعر فيها تركيا

بأي حرج وتماسر دورها المعتاد في التسليح والدعم المباشر.
إذا، المعادلة واضحة، دور للأمم المتحدة مرجح به في تخفيف معاناة السوريين مقابل إرغام كل الدول بتطبيق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبما أنّ الأمم المتحدة في طريقي المعادلة فإنّ عجزها في أي طرف يجعل السوريين في حل من أيّ التزامات أو تقاضيات، كون من أخل بالاتفاق هو الأمم المتحدة وليس الجانب السوري.

أمام دي ميستورا والأمم المتحدة التحدي الأكبر في الأزمة السورية لتحمّل مسؤولياتها كضامنة للأمن والسلام الدوليين، وطالما وضعتها دمشق أمام هذه المسؤوليات عبر عشرات بل مئات الرسائل والتقارير الموقفة التي أُثبتت تورّط دول الجوار والدول الإقليمية في تسليح وتمويل تلك المجموعات، وتعاوض عنها ووضعتها في أريشف الأمم المتحدة ضمن سياسة الهروب إلى الأمم، ربما وربما من باب لا حول ولا قوة ولا قدرة لنا سوى أنّ نندي قلقتا.

ولعلّ الخطوة الروسية يطرح مشروع قرار لقطع التمويل عن تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» الإراهيين وغيرهما من التنظيمات المتطرفة والتي لها علاقات مع تنظيم «القاعدة» الإراهيي وتجريم كل من يشتري منها النفط المسروق وتقدميه للعدالة كمتواطئ، مع الإرهاب على طاولة مجلس الأمن اختبار حقيقي حول جدية الأمم المتحدة في التعامل مع مواجهة تلك التنظيمات.

حالت لحظة المواجهة والمكاشفة فيما أنّ تضع الأمم المتحدة الأمور في نصابها وتكشف الادوار الإقليمية في الأزمة السورية وتتخذ بحققا ما يردع أو تذلن عجزها وانسحابها من المشهد ولتستمر سورية وحلفاؤها في حربها ضدّ الإرهاب وإطلاق العملية السياسية بمن حضر ويليّ دي ميستورا مصير من سبقوه ويحال إلى التقاعد، وفي الحالتين سورية والشعب السوري الراجح الأكبر.

«توب نيوز»

عماد مغنية في درعا والقنيطرة

يخسر الشهداء حيث تحضر القضية التي وهبوا حياتهم.
عماد مغنية قائد تاريخي في مسيرة المقاومة العربية والإسلامية والإنسانية لإسقاط مشروع الهيمنة الأميركية وإبناه وجود «إسرائيل»، وليس احتلالها ودعائها فقط. سقط عماد ومن بعده ابنه جهاد والعين على فلسطين، وكيف لا يكون لـ«إسرائيل» يد عليا في المنطقة وكيف فتتح كل الجبهات لقتالها وتسقط قدرتها مع الحرب. عماد مغنية الذي انتقم وناز لرفاقه الشهداء على مدى ثلاثة عقود وهو يحمل راية المقاومة منذ العام 1978 تاريخ لقتلنا الأول في بنت جبيل ينتقد لدمه ودم جنله جهاد بما تزكته من ميراث شجاع في لبنان وسورية وفلسطين وأماكن فشني سنظهرها الأيام. عماد مغنية مزارع صفاة ليست الرّد بل السقف الراع يقتسي الرّد الفعال لأنّ الفئار للشهداء بتحقيق أهداف شهداتهم.

سقط جهاد إسقاط الحزام الأمني «الإسرائيلي» في جنوب سورية. سقط عماد ليلوغ يوم يعمق فيه فتح جبهة الجولان أمام العمل المقاوم.

حرب جنوب سورية من درعا إلى القنيطرة احتفال بذكرى عماد جهاد والشهداء بخير ما يكون الاحتفال.

التعليق السياسي

البناء

طرابلس... إلى أين؟

عبدالله خالد

أكدت طرابلس عبر تاريخها أنها منارة وطنية وقومية يتمسك أبناؤها بالمبادئ والقيم التي انتقلت إليهم من الأجداد والآباء ونقلوها بدورهم إلى الأبناء والأحفاد.

ففي عهد الخلافة العثمانية كانت - إلى جانب دمشق وحلب- درة بلاد الشام. وفي عهد الانتداب الفرنسي بدأ تنفيذ خطة تهميش دور طرابلس ومحاربة مرافقها الأساسية وتضيق الخناق على الصناعات والحرف فيها بعد أن تمسكت بالوحدة السورية ورفضت الانضمام إلى دولة لبنان الكبير.
يذكر أعلنها غورو، الذي شجح قيام طبقة سياسية فاسدة وكُرّس الطائفية كمدخل لا بد منه لاستمرار الشُرذمة بين أبناء الوطن والأمة الواحدة.
استمرت تلك السياسة في عهود الاستقلال المختلفة، وكان من البديهي أن يتسكك أبناء طرابلس بثوابتهم الوطنية والقومية وأن تتشدّد الطبقة السياسية في تطبيق سياسة التضييق والتهميش والإلغاء لطرابلس كموقع ودور ووظيفة في محاولة لترويض أبناؤها وإجبارهم على البحث عن لقمة العيش وعدم الاهتمام بالقضايا الوطنية والقومية بعد أن وقعوا في فخ الغفّر وتمّ تاجيح الغريزة الطائفية لمنع الانتماء بالمف الاقتصاي - الاجتماعي.

لقد رفض المؤمنون بالقضايا الوطنية والقومية والمعاملون على تحديق نوع من النواهج الاجتماعية الاستسلام، وتحوّلت طرابلس إلى منارة للفكر القومي والوطني وقاعدة متقدمة للنضال العنطلي وتاريخها يشهد على ذلك (مباحة عبد الناصر، مواجهة حلف بغداد ومشروع أيزنهاور، تأييد الوحدة السورية - المصرية، دعم ثورة الجزائر وحركات التحرر الوطني، دعم المقاومة الفلسطينية، التمسك بالمقاومة الوطنية والإسلامية في لبنان...)، وكانت قوى الرّدة التي انتعشت بعد الانفصال الأسود وهزيمة حزيران 1967 قد نزعَت القناع عن وجهها وظهرت حقيقة ارتباطها بالرجعية العربية المناهضة للفكر الوطني والقومي الوجدوي وتبعيتها للمشروع الغربي. وجاءت الحرب الأهلية في نهاية عام 1975 لتعيد إنتاج الفكر الإنترعالي وتكرّس النفاذات الطائفية وتبرز الصورة البشعة للطبقة السياسية الفاسدة وتغيّب البعد الوطني والقومي ولتغرق المقاومة الفلسطينية في وحول النزاعات الداخلية اللبنانية بعدها الطائفي بحيث استعاد البعض أحداث -1840 1860 وسعى إلى استكمالها.

والامر المؤسف أنّ أغلب الأحزاب الوطنية والقومية والتقدمية اصضاعت اليوصلة وتحوّلت إلى ميليشيات أفقدتها دورها ووظيفتها وجعلتها تمرّمل وتقفد فعاليتها. وإذا كان هذا الوضع قد شمل كل المناطق إلاّ أنه كان أكثر وضوحا في طرابلس خلال حرب السنتين والصراع الفلسطيئي - الفلسطيني الذي تحوّل إلى صراع ليثالي - فلسطيني وتمدّد ليصبح لبنانيا صرفا

وليضع للبيئة الاولى أحداثا نتبانية - بعل محسن.
وقد شهدت طرابلس في تلك المرحلة أكثر من حدث كمحاولة تصفية بعض الأحزاب وإخراج بعضها الآخر من المدينة وتحريمها. وبرزت ظاهرة تعدّد وتنوّع الحركات الاسلامية التي ترافقت مع مساع جاذة لتفكيك المدينة وشدّرتها عبر إغراقها بصراعات نامثة. وجاء اتفاق الطائف ليحمل معه الأمل بإمكانية ولادة لبنان جديد. إلاّ أنه سرعان ما تخرّج بعد آن نيتين أنّ الطائف نجح في وقف الحركتين ولكنه لم ينجح في إحداث تغيير جذي في الأمور الأساسية باستثناء المعاصفة بين المسلمين المسيحيين في مجلس النواب، على الرغم من الوعود الكثيرة التي تضمنتها الاتفاق على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال. ورغم أنّ أكثر من ربع قرن قد مرّ على ذلك الاتفاق فإن الوضع ما زال كما هو، بل إن الوضع ازداد سوءا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والذي شكّل بداية لمشروع يرمي إلى تفكيك الاتفاق وإعادة تشكيلها من جديد على أساس طائفي- مذهبي خدمة للكيان الصهيوني.

وكانت المقاومة قد نجحت في تحريم الجنوب من رجس الاحتلال الصهيوني في 25 أيار 2000 وحظلت أسطورة الجيش الذي لا يُقهر وخزافة التفوّق الصهيوني واحترت الحلف الأميركي - الصهيوني على يد عداون جديد في 12 تموز 2006 فشل في كسر إرادة المقاومة التي حققت نصرا تاريخيا جعل العدو الإمبريالي- الصهيوني يلجأ مجدّدا إلى استخدام

«الإخوان المسلمون» عقدوا صفقة مع الإدارة الأميركية تؤدي إلى تسلّمهم الحكم مقابل عدم الاعتراض في المنطقة

السلاح الأخير الذي يملكه وهو تاجيح الغرائز واستنارة التناقض المذهبي... وهكذا بدأ «الربيع العربي» الذي ركبت موجته التيارات الأصولية المدعومة من الغرب بقيادة الولايات المتحدة والرجعية العربية وتركيا والكيان الصهيوني.

مع بدء أحداث «الربيع العربي» التي شملت تونس ومصر وليبيا واليمن، والتي حرقت منذ أيامها الأولى عن أهدافها الأساسية في الحزن والحرية والكرامة والديمقراطية ومواجهة الاستبداد، بعد أن ركبت موجتها التيارات الأصولية وفي فطنتها «القاعدة» وال«إخوان المسلمين» الذين عقدوا صفقة

مع الإدارة الأميركية تؤدي إلى تسلّمهم الحكم مقابل عدم الاعتراض على المشروع الصهيوني في المنطقة.

ومع استمرار سورية في خلعها السياسي الرامي إلى إفشال المخطط الأميركي- الصهيوني ودعم حركات المقاومة وتعزيز دورها الممتدّ من طهران إلى بغداد ودمشق ولبنان وفلسطين والذي تشكل سورية عوده الفكري، وجدت واستحققت أنه لا بد من تدمير سورية لأول ما تجسده من موقع ودور ووظيفة كمدخل لا بد منه لتنفيذ مخطط الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، وكلفت التيارات الأصولية وفي مقدّمتها جماعة «الإخوان المسلمين» التي تريد التحويلات وتعويض ما حل بها في فئانينيات القرن الماضي.

وتعاطفت التيارات الأصولية اللبنانية، وتحديدًا تلك المتواجدة في طرابلس وبقية مناطق الشمال، مع ما أسمته «الثورة السورية» وأمدتها وبالرجال وتطوعات لتزيير الأسلحة والمال وغيرها من المساعدات وسعت إلى تكوين بيئية حاضنة لها في الشمال وعاصمتها طرابلس. وانتقل الثمات من المسلمين إلى الضيّبر وحصل وتلك ولقعة الحصن وسقط منهم قتلى وجرحى، وكان المخطط - حقب سقوط باب عمرو والتضيّبر - يرمي إلى إعلان إمارة إسلامية تمتدّ من الضيّبر إلى طرابلس، وترافق ذلك مع تجنّد جنود القاتل بين النّبانية وبل محسن بهدف تاجيح الغرائز وتكريس التناقض المذهبي. ونحن فشلت كل التيارات التي تطالب النظام في سورية - كما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن- شئت حرباً كونية ضدّ النظام شاركت فيها أكثر من 83 دولة، واستقدم آلاف المسلحين الأجانب بعد فتح الحدود التركية والإردنية واللبنانية ليشكلوا أكثر من 80 بالمئتم من القوى التي تتاهي النظام. وظهرت منظمات تحمل أسماء متعدّدة وأن كان يجمعها فكر أصولي وهابي تكفيري تقوده الإدارة الأميركية عبر تركيا وقطر وغيرها، وتمّوله الرجعية العربية بانظمتها المتعدّدة وفي طبيعتها النظام السعودي.

ولكن كل ذلك الحرب الكونية لم تستطع أن تسقط النظام، بل إن رّد فعل عكسيا جعل بعض من ضحايا الطريق أو غُرر بهم يهودون إلى رشدهم، بعد أنّ اكتشفوا أنهم همشوا من قبل الغزاة الجدد وقعدوا أنسط مقومات العيش التي كانوا يتمتعون بها ووجدوا أنّ سورية تدثر بشكل منهجي لتفقد كل مقومات الدولة من صرامة ومقومات سيادة واستقلال وتخدم الاحتلال الصهيوني والمشروع الأميركي في المنطقة.

تكرار مشهد «الأفغان العرب»

ومع سقوط مشروع التخلّص من الرئيس بشار الأسد وبدء استعادة الدولة لمناطق هامة في حمص والقلمون وسقوط الكثير من المسلحين ومنهم من أبناء طرابلس والشمال، وعودة البعض منهم إلى ديارهم، تكزّر المشهد الذي رأيناه في أفغانستان حين عاد «الأفغان العرب» إلى ديارهم وهم يحملون فكراً تكفيريا يرفض الآخر ولا يقبل التعايش معه ويصنر النفاوى التي تجنّب قلته. وبدء الحديث عن إمارة طرابلس التي تشكل جزءاً من دولة الخلافة التي أعلنها البغدادي والتي ينافسه فيها الجولاني. وتحرك المسلحون بعد آن بايع بعضهم البغدادي وجاهر بعضهم الآخر بعلاقته بـ«جماعة النصرة» على ثلاثة أسعده:

1 . العمل على إبقاء التوتر في طرابلس عبر استهداف أبناء بعل محسن ومنعهم من دخول طرابلس ومحاصرتهم في أماكن تواجدهم ونسف ممتلكاتهم خارج البلع.

2 . تطهير بعض المناطق من بعض المشكوك في ولائهم واعتبارها مناطق محرّرة، ومنع الجيش والقوى الأمنية من دخولها وفرض قوانينهم الخاصة عليها.

3 . مهاجمة أماكن تواجد الجيش في طرابلس في محاولة لإخراجه من المدينة كحقتة لإخراجه من الشمال، والعمل على فتح الحدود مع سورية على غرار ما حصل على الحدود السورية - العراقية.

لقد أدّى ذلك الوضع إلى تقليص مساحة الدعم للمسرح في أماكن تواجدهم من قبل المواطنين الذين شكّلوا في فترة ما مشروع حاضنة شعبية، وإلى إعلانهم الولاء للدولة ودعمهم للجيش والقوى الأمنية ومطالبتهم بإنهاء تواجدهم في المناطق التي تمركزوا فيها عنوة. وفي ظل الواقع الجديد بدأ تنفيذ خطة أمنية جديدة سعى المسلحون وبعض المستفيدين منهم إلى إعاقتها وعرقلتها من دون جدوى. وحين سعى البعض إلى إجهاش الخطة الأمنية بالقوة، كان الجيش بالمرصاد لإعادة الأمن إلى ربوع طرابلس ودفع ثمن ذلك المزيد من الشهداء والجرحى. أما المسلحون فقد توزّعوا بين قتيل وجريح ومعنقل وفاز.

فرض نجاح الخطة الأمنية نوعاً من الاستقرار الأمني الذي انعكس بشكل إيجابي على حركة الأسواق بعد أن اختفى المسلحون ولم يعد هناك أي منطقة خارج سيطرة الجيش والقوى الأمنية، وإنّ كان هذا لا يعني أنّ الأمور قد عادت إلى طبيعتها السابقة بدليل أنّ بعض المفجرات ما زالت تلقى بين حين وآخر في أماكن التوتر السابقة، كما أنّ بعض التفجرات التي تعترضها تظهر ليلا في الأسواق الداخلية للمدينة بفضل التواصل المستمر بين المعتنقين والمسلحين وعائلاتهم. ويبود أنّ بعض الخلايا النائمة ما زالت متواجدة في أكثر من منطقة في طرابلس وإنّ اتصالها ما زالت مستمرة مع مسلحي جرد عرسال والقلمون والمتواجدين في مخيم عين الحلوة والمعتقلين في سجن رومية. كما أنّ جوا من الشائعات التي تحرّض على الفتنة المذهبية وتنتال من سياسة المقاومة وتسعى إلى ضرب هبة الجيش والقوى الأمنية ما زال منتشرا في المدينة، وتحديدًا في المناطق التي يسودها الفقر والجهل والتخلف.

غياب الرئيس كرامي

وتقجّير جبل محسن...

في ظلّ هذا المناخ الذي يختر القلق ولا يبعث على التناؤل انتهى العام ليبدأ السؤال عن مستقبل طرابلس خصوصاً بعد أن شهدت بداية العام الجديد وفاة الرئيس عمر كرامي، والتفجير الإرهابي في بعل محسن. فقد أحدثت وفاة الرئيس كرامي صدمة لابناء طرابلس الذين شعروا بالذنب واقتقدوا بغيابه زعيماً وطنياً وإن استطعن القيادات الأخرى أن تأخذ مكانه، ولذلك فإنّ الحشود الشعبية التي شاركت في التشييع والتعزية كانت تؤكّد تمسكها بالمبادئ والقيم التي حمل الرئيس كرامي رايتها وتعاهده على متابعة نهجه مهما غلت التضحيات.

أما الجريمة التي ارتكبتها التكفيريون في بعل محسن والتي ذهب ضحيتها شهداء وجرحى وكان يرّاد منها أن تعيد جولات القتال العنبي بضموضع المذهبي فقد أدّت إلى نتائج أكسيبة أجهضت مخطط تقجّير الوجه الأمني مجدداً وظهرت أقصى حدّ من التضامن بين أبناء المنطقة الواحدة عائد إلى الأذهان جوّ الوئام الذي ساد طرابلس حين كان أبناؤها يشكّلون عائلة واحدة. لقد أظهرت طرابلس من خلال هذين الحدثين أنّها ما زالت وقيمة لما زرعه الأجداد والآباء، وأنّها في الملمات تستطيع أن تميّز بين البغث والشمين وبين الحقيقي والزيّف، وأنّ كل ما حدث تستطيع الشحن والطائفي والمذهبي والتوتر الأثيري المُفعل هو أشبه ما يكون بعجمة عابرة لا تستطيع أن تغَيّر لون السماء أو شفرة رقيقة لا يمكن أن تتجزّر في الأرض، وهذا ما كان من أبناء طرابلس خلال عداون تموز.

إنّ السؤال الذي يفرض نفسه بعد أن تكّرّس هذا التحوّل من خلال هذين الشبهذين هو التالي: كيف نستفيد منه لبنئي خطة مستقبلية بدلا من أن يكون الموقف الشعبي مجرّد حدث عابر سرعان ما يتراجح تحت وطأة التحريض بحيث يصعب مصبره كاسيل الجراف الذي ينهني في البحر دون أن نستفيد منه؟ أشخى أنّ تكون الإجابة سلبية لأنّ الوضع معقد يتداخل فيه المحلي مع العربي والإقليمي والدولي ويتصامد السياسي مع الاقتصادي- الاجتماعي والطائفي - المذهبي، ويتبع في مناخ تراجع فيه دور الأحزاب وشُرذمة قوى المجتمع المدني وسلطة المال السياسي وهيمنة الفكر الديني التكفيري وتقدّم الولاء الهامشي والفرعي على الولاء الوطني والقومي وتحالف الرجعية العربية مع العدو الصهيوني في مواجهة الفكر القومي المقاوم، وغياب الملف الاقتصادي- الاجتماعي. وعمد الاهتمام بقيمة الوعي الفكري والنقابي... وهذا ما يطرح سؤالاً جديداً ما هو العمل إن؟

تجاهل وإهمال وحرمان...

شهدت التفاوت المناطقي والاقتصادي والاجتماعي والتركيز على العاصمة بيروت وجبل لبنان وإهمال المناطق الأخرى (الأطراف). وعرفت التمييز بين المواطنين على أساس طائفي- مذهبي والتضييق والتهميش والشطب في الخريطة الاقتصادية والتنموية والسباحية من قبل النظام الطائفي الذي أنتج طبقة سياسية فاسدة منعت التفكير بإمكانية تبني أي إصلاح أو تطوير أو تغيير يؤدي إلى نوع من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. وغرقت في أتون انقسامات وشقاقات كانت تنتم بشكل دوري نتيجة عدم التوافق على قواسم مشتركة لتحذ الهوية الوطنية والانتماء القومي. ورابتقت تحولها إلى ساحة للصراع وصدور كل لتبادل الرسائل المحلية والوطنية والعربية والإقليمية والدولية. وقد أدّى هذا التشابك إلى وضع معقد ترافق مع انهيار اقتصادي رتب أعبار معيشية صعبة للفقراء وتحولها إلى ساحة صدام مسلح بين الأطراف المتنازعة فيها. ورغم البعد الإنساني للمنازحين السوريين الذين تشدّنا إليهم روابط القرابي والجوار والمصالح المشتركة، إلاّ أنه لا بدّ من الاعتراف بأن تكاثر أعدادهم فاق قدرة المدينة على استيعابهم، الأمر الذي فاقم الأزمة الاقتصادية خصوصاً بعد تصاعد نسبة البطالة وتراجع التقديمات الاجتماعية والصحية والتربوئية. وتوجّب كل ذلك جولات القتل العشرين وما تخللها من خطط أمنية تمّ الالتفاف عليها، ومصالحات قوقية وهامية لذّر الرماد في العيون وعدم معالجة المشكلة من جذورها. ودخل عامل جديد على المشهد الطرابلسي حين بدأ المسلحون بمهاجمة حواجز الجيش وقتل ضباطه وجنوده الأمر الذي فرض وضع خطة أمنية جديدة أخذت يرقبها إلى التنفيذ بعد أن صدر القرار السياسي الذي كان غيابه يعيق تنفيذها. وحوصر المسلحون بعد

أنّ أكد أبناء طرابلس الوفاء ولاهم للدولة ورفضهم للمسلحين وإصرارهم على عدم تشكيل بيئته حاضنة لهم والتعاقدوم مع الجيش والقوى الأمنية ودعمهم لإجرائاتهم. ومع نجاح الخطة الأمنية بعد زوال الأسباب التي كانت تعترض تنفيذها. وقد نجحت الخطة الأمنية وزالت هبة المسلحين على المدينة - الذين توزّعوا بين قتيل وجريح ومعنقل وهارب ومتوار ومستنكف - وأزالت معها أحلام الإمارة وواهام الاستقلال والحكم الذاتي. وعلى الرغم من أهمية الخطة الأمنية ودورها في استعادة الأمن والاستقرار إلاّ أنّها لا تحفي لودحها في إعادة الأمور إلى طبيعتها لأنّ ما حصل تمّ على امتداد سنوات ونتيجة مجموعة مركبة من العوامل بعضها سياسي وبعضها اقتصادي - اجتماعي وبعضها استراتيجي - أمّني فرصته روابط التاريخ والجغرافيا التي طبعت أبناء المدينة بخصوصية تجسدت في كونها مدينة العلم والعلماء والايّمان المتعدّسة بثوابت وطنية وقومية كرست دورها كصلة وصل بين العالم والداخل العربي والإسلامي.

هذا يعني أنّ نجح استحتمال العمال اللئيمى بمجموعة من الخطوات على أكثر من صعيد والغوص في الاعماق لتفتس جذور المعضلات التي أدّت إلى الوضع المساءوي الذي عانت وما زالت تعاني منه.

إنّ إيجاد الحلّ لأيّ معضلة يتطلب معرفة الأسباب لمعالجتها لتنتفي إمكانية حصولها وإيجاد الضوابط التي تمنع تكرارها. كما أنّ المعالجة تتطلّق من قرار سياسي تأخذّه الدولة بعد التشاور مع هيئات ومؤسسات المجتمع، ووفق خطة شاملة تتضمن ما هو ضروري ومتوسط وطويل المدى. وتتطلب الخطوة الأولى تثبيت الوضع الأمني والحيلولة دون تخرّجه مجدداً والتشدّد في تطبيق القوانين وعدم استخدام معايير مزدوجة ومتباينة ملائحة المتوطنين وعدم التعامل مع عائلاتهم كمتهمين والتساهل مع الذين لم يتوّطأوا في أعمال عنف، ووضع الضوابط التي تؤدي إلى قطع الصلة مع مصادر الإرهاب وتجفيف منابعه، والإسراع في تطبيق الإنماء المتوازن والإفراج عن الأموال التي رصدت لتنفيذ مشاريع تنمهم في تنمية المدينة وتقليص نسبة البطالة فيها، خصوصاً وأنّه لا يوجد من يعرف مصير الـ100 مليون دولار التي رُصدت لمشاريع طرابلس وتحديدًا منطقة باب النّبانية التي حولها الإهمال وتزايد نسبة البطالة والفقر إلى خزان للمسلحين ومشروع حاضنة شعبية لهم.

نزح قاتل الفتنة

وتحقيق المصالحة

إنّ أول عمل يفترض القيام به في طرابلس هو نزح قاتل الفتنة وتحقيق المصالحة بين أبناء المدينة الواحدة في التّباته وبعمل محسن بعد أن توافقت على شرط أن يبقى التناقض بينهم. ولعلّ الاستقبال الذي حظي به أبناء التّباته في البلع حين اضطروا إلى ترك منازلهم نتيجة الصدام بين الجيش والمسلحين، وتضامن أبناء التّباته مع أهالي الجبل هي المحّنة التي أصابتهم نتيجة تقجّير الانتحاريين الأخير خير دليل على رفض الجانبين الانجرار إلى الفتنة، خصوصاً أنّ المسلحين الغربياء

أراء

الذين ينفذون مخطّطاً اجنّيباً يقفون وراء الأحداث الدامية لنضام استمرار الفتنة وتسعير التناقض المذهي. وعلينا أنّ نتندك أنّ منطقة التّباته - بعل محسن هي الأكثر فقراً في طرابلس وتاريخها يشير إلى أنّ أبناها نتيجة فقرهم الذي تجاوز الخطوط الحمر انخرطوا في الحركات الحزبية والمطلبية وشكلوا طبقة منقذمة لها تزيّد أنّ تسهم بتضامنها في إنجاز التغيير المطلوب الذي يهدّد مصالح الطبقة الهيمئة والمتحمّكة بالمفاسل الاقتصادية في المدينة. ومن هذا المنطلق عملت تلك الطبقة على توفير المناخ لتكريس الشُرذمة في صفوف الكادحين التقليص لمصالحها المصالح من خلال تاجيح الغرائز وتعميق الانقسامات ليغرق الجميع في وحولها

بعد أنّ تجاوزها من استغلالهم وتسبّب في استمرار فقرهم.
بهذه الخفيفة يمكن تفهّم أسباب استمرار التوتر الأمني وتصاعد وتيرته انطلاقاً من أنّ البعض كان يعتقد أنّ مصالحته تتطلب ذلك. ولذلك فإنّ المعالجة كانت غالباً سطحية أو قوقية أو تسير باتجاه خاطئ، بحيث لا تصل إلى ما يفهمهم المبدئي وتجد فيه الأطراف المعنية المصالحة والمصالحة الفتنة يجب أنّ يحظى بأولوية قصوى لإيقاظ طرابلس من المحنة التي أصابتها والتي أدّت إلى تراجعها في كل الميادين. وإنّ تكون جدية بتولاها المهتمون باعادت إلى طبيعتها وإزالة كل العقبات التي تعترضها ولتني لا يجب الاستهانة بها لأنّها كثيرة ومعقدة ويصعب تجاوزها بسهولة وتحتاج إلى جهد جماعي للوصول إلى برّ الأمان تشارك فيه الدولة وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني وتجد فيه الأطراف المعنية المصالحة خلاصها. وإنّ تتكامل تلك الجهود للوصول إلى الغاية المنشودة بحيث تقوم الدولة كاملها بدورها كاملاً، وتأخذ القرار السياسي الرامي إلى توفير الأمن وتحقيق العدالة وتعنيها الفتح. وهذا يعني أنّ تحقيق المصالحة والنظام المتوازن الذي يوفر القاعدة المادية لتحقيق التنمية في كل المناطق، وهي التي حصرت المشاريع بالعاصمة وبعض الجبل، والتركيز على إقرار الامركزية الإدارية والغاء الطباقية السياسية وتثبيت المواطنة كبديل للولاءات الهامشية محافظا على الوحدة الوطنية وتثبيتاً للسلم الأهلي.

أما الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني فإنه يفترض بها أن تتمرّد على واقعها المساءوي المتجنّس في شُرذمتها وتعّد ولاءاتها لتتعلم من القيام بواجبها وتادية دورها في مساعدة الدولة على النجاح في مهمتها عبر تنفيذ مراقط طرابلس ومصالحة أبناؤها كمقدمة لاستعادة دورها وتادية وظيفتها وتعزيز موقعها.

أما أبناء طرابلس وفي مقدّمتهم أولك الذين عاشوا في مناطق التوتر والصدام فإنه يفترض بهم أن يتخلصوا من كل أشكال الوصاية التي مورست عليهم وبقبتهم أسرى مخططات خارجية لا علاقة لهم بها ووقعوا في شباكتها بعد أن عاونوا من البطالة والفقر وفرض عليهم الجبل والتخلف أنّ يكونوا مجرّد أدوات في «لعبة الأمم» التي احترفها المسلحون التكفيريون الذين صبغوا العرب وأمنهم السلاح الحي الذي دفع ثمنه النظام العربي الرسمي الذي ارتضى أنّ يكون مجرّد أداة في خدمة المشروع الأميركي- الصهيوني.

لا بدليل على الدولة

كما أنّ هذا الوضع أقدمه القدرة على الخروج عن عطاة المسلحين الذين هيمنوا على مناطقهم وفرضوا عليهم الخروج عن طاعة الدولة والخضوع لقيادة المحاور الذين يفرضون قانونهم كبديل لقانون الدولة التي استنبحت. ومع وضع المزري الذي وصل إليه أبناء طرابلس اكتشفوا أنّ لا بدليل عن الدولة والاتفاق حول الجيش والقوى الأمنية لتخليصهم من المسلحين والعودة إلى فرض هبة الدولة وسيادتها على الجميع. وبالتالي فإنه بمقدار ما يتجنّبي أبناء طرابلس هذا الخيار بمقدار ما يبنيوا ظاهرة التشنج التي تتنامت في ظل هيمنة المسلحين ووصلت إلى حدّ العمل على تفكيك وحدة الدولة وتحويلها إلى إمارات ودويلات وكيانات لا تملك مقومات الاستمرار. وخصوصاً بعد أنّ أصبح همها القضاء على الجيش الذي يحمي الوطن، وعدم الاعتراف بالأخّر، وتكريس التناقض الطائفي والمذهبي. ويتّوجّ كل هذا بتشكّل قوة شعبية ضاغلة من القوى الحية في المجتمع الطرابلسي تكون مهمّتها التأكيد على المطالب الحيوية

طرابلس أكدت عبر تاريخها أنّها منارة وطنية وقومية يتمسك أبناؤها بالمبادئ والقيم التي انتقلت إليهم من الأجداد والآباء ونقلوها بدورهم إلى الأبناء والأحفاد

لطرابلس لتتمكن من استعادة دورها القيادي كعاصمة للشمال ومكانتها كعاصمة ثانية في لبنان ووظيفتها كمدينة مركزية على البحر الأبيض المتوسط. وتحريض هيئات ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها الفاعل في المجتمع والتواصل مع قيادات المدينة الفاعلة للقيام بواجبها الضغط على الحكومة لإجبارها على الإفراج عن المشاريع الحيوية التي تعترض طرابلس ونفض الغبار عنها بعد أن مرّت عليها سنوات طويلة وهي مكرّنة في الانحراج.

إنّ نجاح قوة الضغوط الشعبية يفترض وضع خطة نوعية طموحة تحدّد المطالب الملحة لطرابلس وتضع الإطار العملي لتنفيذها وتقودها البحر الأبيض المتوسط. وتحريض هيئات ومؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ أهدافها الفاعل في المجتمع والتواصل مع قيادات المدينة الفاعلة للقيام بواجبها الضغط على الحكومة لإجبارها على الإفراج عن المشاريع الحيوية التي تعترض طرابلس ونفض الغبار عنها بعد أن مرّت عليها سنوات طويلة وهي مكرّنة في الانحراج.

إنّ نجاح قوة الضغوط الشعبية يفترض وضع خطة نوعية طموحة تحدّد المطالب الملحة لطرابلس وتضع الإطار العملي لتنفيذها وتقودها البحر الأبيض المتوسط. وتحريض هيئات ومؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ أهدافها الفاعل في المجتمع والتواصل مع قيادات المدينة الفاعلة للقيام بواجبها الضغط على الحكومة لإجبارها على الإفراج عن المشاريع الحيوية التي تعترض طرابلس ونفض الغبار عنها بعد أن مرّت عليها سنوات طويلة وهي مكرّنة في الانحراج.

الاعتراف بالمسؤولية

والمدخل إلى نجاح تلك الخطة يتطلّب أن تعترف بمسؤولية أبناء طرابلس عن حالة التزدي التي أصابت مدنيّتهم نتيجة انسحاب شرعية كبيرة منهم من العمل في الحقل العام تاركين الساحة الطرابلسية للأشخاص يتمتعون بنفس الموصافات ويختلفون بالنسبة وليس بالوعي. والامر المؤسف أنّ من انسحب من العمل العام استسهل الحياة وأثر الانخراط في لعبة الاقتصاد الرعيّ مكتفياً بالغائنة التي يحصل عليها بدلا من المشاركة في مشاريع اقتصادية منتجة، فأقلقت المعامل والصناعات ولم تنشأ مشاريع اقتصادية جديدة. وهكذا تكّرّس الجمود الاقتصادي في طرابلس. إذا أضفنا إلى ذلك الانقسام والشُرذمة داخل المجتمع المدني والتراجع والشلل في العمل الحزبي نتيجة أخطاء وخطايا وقعوا فيها بعد انخرط بعضهم في العمل الميليشيوي بدلا من أنّ يقدموا أنفسهم كطبقة منقذمة لهذه الأمة، أمّاكنا أنّ المزيد كيف تركت الساحة خالية للحركات الإسلامية التي ارتكبت خيلينتها العنيفة حين مزجت الدين بالتحصب وبغيت مساحة الحياة والنشاط التي تميّز بها الدين الإسلامي الحنيفي. وبذلك ارتبطت في أذهان الناس صورة ظلامية من طرابلس ساعد على تكريسها بعض التصرفات غير المسؤولة للمسلحين الذين شوّهوا تاريخ طرابلس وما تميّزت به من افتخار وعندها وتسامح.

لحراك شعبي نوعي

علينا أنّ تعترف بأنّ الساحة الطرابلسية بحاجة إلى حراك شعبي نوعي يتقدّما من حالة اللاتواؤن والفراغ التي تعيشها وبيدأ بتحصين الساحة الداخلية بمسعى قوى منشوهة من السللل إلى المدينة لمرء الفراغ الذي لا ينظر المتأخرين عن القيام بواجبهم. لذلك لا بد من مراجعة نقدية تقوم بها القوى الحية في طرابلس وفي مقدّمتها الأحزاب الوطنية والقومية والتقدمية وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني لتستخلص الدروس والعبر مما جرى بحيث تتخلص من الأخطاء والخطايا التي وقعت في السابق وتركز على الإيجابيات لتعزيزها وتطويرها. وعلينا أنّ نعترف بأنّ سياسة التجاهل والإهمال والحرمان التي مورست ضدّ طرابلس هي سياسة مدروسة ومرسومة بدقة لمعاقبة أبناؤها على مواقفهم المبدئيّة الوطنية والقومية ولأنّها تمكك من القوميات والإمكانات الذاتية والموضوعية ما يؤهلها لأنّ تحتل مركز الصدارة وأنّ تشارك بفاعلية في عملية البناء خصوصا أنّها مؤهلة ليس للمشاركة في عملية البناء فقط وإنما في قيادتها أيضا في إطار خطة وطنية شاملة تنطلق من أعاة وضع طرابلس على الخريطة الاقتصادية - التنموية، وتتعرّض لباردة عدائية جماعية طرابلسية تنهي الخلافات الهامشية وتقدم مصلحة طرابلس وتشجع على الاستفادة من المحيط العربي الذي يشكل البرئة الطبيعية لطرابلس وباقي المناطق اللبنانية، خصوصا أنّ طرابلس تنظر إلى بغداد وبغداد والقاهرة وغيرها من العواصم العربية نظرتها إلى العاصمة بيروت بعد أنّ كانت عبر تاريخها المعرّ الذي يربط العالم بحبلتها العربي والإسلامي عبر سورية ويعيد إنعاشها وإعاش كل المناطق اللبنانية.